دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المعونات العربية والشروط السياسية
المصدر:	المستقبل العربى
الناشر:	مركز دراسات الوحدة العربية
المؤلف الرئيسي:	عمر، عبدالله
المجلد/العدد:	مج3, ع16
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1980
الشهر:	يوليو
الصفحات:	127 - 128
رقم MD:	710309
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المعونات العربية، الدول النامية، العالم العربي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/710309

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المعونات العربية والشروط السياسية

عمر عبد الله
باحث اقتصادي ـ القاهرة .

نشرت **المستقبل العربي** « محاولة لتقييم التعاون العربي الأفريقي وآفاقه » (العدد ١٥) ، وقدم د . عبد الحسن زلزلة في هذه الدراسة صورة شاملة ، وقدم اقتراحات هامة لتطوير التعاون ، ولكن بدا من الدراسة كما لو أن التعثر الحالي يرجع إلى مشاكل إدارية وفنية في المقام الأول ، وهذا ما نختلف فيه ، وبالتحديد يمكن أن نبلور الخلاف في الفقرة التي يقول فيها أن المعونات العربية « غير مرتبطة بشروط اقتصادية أو سياسية خلافاً للعون المشروط الذي تقدمه الدول الصناعية والذي يحمل معه طابع التبعية والضغوط والارتباط السياسي والاقتصادي » . فالتدفقات المالية العربية تتحكم فيها الاعتبارات السياسية والاقتصادية أساساً ، شأن أية تدفقات أخرى ذات شروط ميسرة ومن مصادر رسمية ، وهذه حقيقة تعلمها كافة الدول التي تتلقى معونات الأقطار العربية النفطية ، ولا مجال بالتالي لإنكارها ، ويبقى أن نحدد طبيعة الوظيفة السياسية الحالية ، وإمكان ربطها بالمصالح القومية ، والمصالح الافريقية ، إذ تبرز حالياً رابطة قوية بين قسم كبير من المعونات العربية وبين أهداف السياسة الأمريكية التي تناهض بطبيعة الحال أهدافنا الاستراتيجية .

إن سيطرة الولايات المتحدة ، والغرب بشكل عام ، على الأموال النفطية ، كانت هدفاً دائماً ومعلناً ، وتضاعفت الهمة لتحقيق الهدف منذ أواخر ١٩٧٣ ، وساد مصطلح ومخطط « إعادة تدوير البترودولار » تحت سيطرة الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة، ولصالحها . إن هذه الأموال مخطط لها ألا تعود إلى المنطقة إلا بحساب ، فما يتبقى ، بعد كل أشكال التبديد الاستهلاكي والاستثماري ، يتنقل فقط داخل الدورات المالية للبنوك الدولية التي لا تشارك الدول النفطية في إدارتها . وبوسعنا أن نقول أن المعونات العربية إلى الدول النامية لم تكن إلا قناة من قنوات « إعادة التدوير » للأموال العربية ، فمفهوم « إعادة التدوير » لا يعني احتكار الدول الصناعية الغربية لاستخدام الأصول السائلة لمنتجي النفط داخل حدودها وحدها ، ولكنه يعني احتكار هذه الدول للتصرف في هذه الأصول ضمن استراتيجيتها الدولية . وهذه الاستراتيجية تتطلب استخدام جانب من البترودولار في الدول النامية ضمن سلة مناسبة : فيها المعونة ، وفيها القروض المصرفية الصعبة ، وفيها القروض المتوسطة

الأجل ، بحيث تحقق التركيبة في النهاية استمرار الهيمنة وتنظيم العائد المنزوح من هذه الدول .

لقد امتصت الولايات المتحدة جزءاً من الموجودات الخارجية العربية من خلال هذه « المعونات » ، وخفضت في المقابل من اعتماداتها للمعونة الخارجية ، وهي تتحكم إلى حد كبير في معدل التدفقات العربية ، وفي وجهتها ، كما لو كانت أموالها هي . وقد أوضحت ذلك واشنطن بوست (١٩٧٧/١٢/٢٢) حين أشارت إلى الانتشار الغريب لمعونات الخليج على قوس من مناطق النفوذ يمتد من المغرب إلى أقصى الجنوب عبر أفريقيا ، ومن الشرق الأوسط حتى أعماق آسيا ، « وهذا القوس سواء بالتخطيط أو بالصدفة يبدو كأنه من تخطيط الإدارة الأمريكية التي ترغب في مساعدة حكومات تلك المنطقة ، ولكنها تخشى من مصاعب جديدة يثيرها الكونغرس بخصوص إعطاء أموال لمثل هذه الحالات » .

ولا أزعم أنني درست حالة المساعدات العربية للدول الأفريقية على هذا الضوء ، وبالتفصيل الواجب ، ولكن يمكنني أن أقول باطمئنان أن التجربة المصرية في استخدام هذه المساعدات تؤكد تماماً الإطار السابق . فالصناديق العربية قدمت قروضاً لمشروعات وفق ترتيبات مشاركة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وبالتالي كانت خاضعة في اختياراتها ، وفي إدارة قروضها ، لقيادة البنك الدولي . وبالنسبة للمنح والقروض النقدية ، بأشكالها المختلفة ، كان التنسيق محكماً بين التدفقات وبين تنفيذ « توصيات » صندوق النقد الدولي . وفي الحالة المصرية ـ بشكل خاص ـ كانت أعمال البنك الدولي وصندوق النقد وثيقة الصلة بتوجيهات مباشرة من الولايات المتحدة .

ووفقاً لهذه الخبرة ، نتصور أن المسؤولين في الدول الأفريقية ، يدركون الطبيعة السياسية للقروض العربية ، وهم يطالبون بتحسين شروط التدفق ، وهذا التحسين لا ينحصر في تيسيرات الشروط المالية ، ولكن في وضع مخطط عام لتدفقات المعونة ، يشاركون في وضعه وفي تحديد أولوياته ، ولكن ينبغي أن يكون مفهوماً ـ لنا ولهم ـ أن التوصل إلى هذه النتيجة لا يتحقق باجتماعات للفنيين أكثر انتظاماً ، أو تشكيل سكرتارية دائمة .. الخ . التوصل إلى هذه النتيجة رهن بالنضال العربي الأفريقي لتحقيق الاستقلال الفعلي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية ، وضمنها تخصيصات وإدارة أموال المعونات □